الوكالة أكدت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند «ـAA» مع نظرة مستقبلية مستقرة

«S&P»: أصول الكويت المالية الكبيرة مصدات فعالة لتداعيات «النزاع الإقليمي»

البنوك المحلية في وضع جيد لمواجهة مخاطر تدفقات رؤوس الأموال للخارج حال تصاعد التوترات

نمو متوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأقل من 1٪ في 2026 مقارنة بـ 2٪ في 2025

عدم وجود احتمالية لظهور التزامات طارئة على الحكومة قد تنشأ عن القطاع المصرفي الكويتي

كونا: أعلن بنك الكويت المركزي أن وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز (S&P) أكدت التصنيف الائتماني السيادي للكويت طويل الأجل عند مستوى (ـAA) وقصير الأجل عند مستوى (+1ـA) مع الإبقاء على النظرة المستقبلية مستقرة.

وأوضح «المركزي» في بيان أن تقرير «S&P» أشار إلى أن الأصول المالية الكبيرة للكويت تمثل مصدات فعالة أمام تداعيات «النزاع الإقليمي»، متوقعة انحسار التهديدات التي تواجه البنية التحتية الرئيسية بما في ذلك المنشآت النفطية.

واعتبرت الوكالة أن النظرة المستقبلية «المستقرة» تعكس تقديرها بأن الاحتياطيات المالية الكبيرة من شأنها أن تتيح حيزا ماليا وخارجيا بمستويات كافية للتخفيف من الآثار السلبية للتطورات الجيوسياسية بما في ذلك الاضطرابات المؤقتة في إنتاج النفط وصادراته.

وعلى صعيد النمو الاقتصادي، أشارت الوكالة إلى تخفيض الإنتاج النفطي إلى أكثر من النصف منذ بدء «النزاع»، كما أعلنت حالة القوة القاهرة لمشتريها المتضررين بسبب إغلاق المضيق ونتيجة لتعطل إنتاج النفط وصادراته، فيما توقعت أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليبلغ أقل بقليل من 1٪ في عام 2026 مقارنة بنحو 2٪ في عام 2025.

وذكر البيان انه على جانب الموازنة العامة، توقعت الوكالة أن يبلغ عجز الموازنة نحو 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2026 (المنتهي في 31 مارس 2027)، مقارنة بنسبة 8٪ المقدرة في العام المالي 2025 (المنتهي في 31 مارس 2026)، وذلك نظرا لاضطراب إنتاج النفط خلال فترة «النزاع الإقليمي» واستمرار ارتفاع مستويات الإنفاق.

وتوقعت وكالة «S&P» عدم وجود احتمالية لظهور التزامات طارئة على الحكومة قد تنشأ عن القطاع المصرفي الكويتي، مشيرة إلى ارتفاع إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي بنحو 8,5٪ في عام 2025، وذلك نتيجة للإصلاحات الأخيرة وتوسع نشاط البنوك مما أدى إلى تحفيز الإقراض.

وأشارت الوكالة إلى محافظة جودة الأصول في القطاع المصرفي على قوتها النسبية منذ عام 2022، حيث بلغت القروض غير المنتظمة لدى أكبر ثمانية بنوك كويتية نحو 1,5٪ بنهاية عام 2025.

كما أشارت إلى أن البنوك المحلية لاتزال تتمتع بمركز قوي من حيث صافي الأصول الخارجية، وأنها في وضع جيد يمكنها من مواجهة مخاطر تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في حال تصاعد التوترات الجيوسياسية.

أسعار الغاز تشتعل في أوروبا.. وتقفز بنحو 35٪

النفط يُحلّق لمستويات قياسية.. عقب هجوم على منشآت بالشرق الأوسط

وكالات: قفزت أسعار النفط بشكل حاد خلال تعاملات أمس (الخميس)، حيث ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بأكثر من 11 دولارا قرب 119 دولارا للبرميل، عقب إعلان مؤسسة البترول الكويتية استهداف طائرة مسيرة لوحدتي تشغيل في مصفاتي ميناءي الأحمدي وعبدالله، بحسب ما نقلته «رويترز».

ويأتي هذا الصعود في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، بعد هجمات شنتها إيران على منشآت طاقة في عدة مناطق بالشرق الأوسط، وذلك في أعقاب ضربة استهدفت حقل بارس الجنوبي، في تطور يعد من أبرز مراحل التصعيد في الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وخلال جلسة التعاملات، أمس، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بنحو 2,56 دولارا أو بنسبة 2,66٪ ليصل إلى 98,88 دولارا للبرميل، بعد مكاسب تجاوزت 3 دولارات، فيما صعد خام برنت بنحو 11,31 دولارا، ما يعادل 10,53٪، ليواصل التداول قرب مستوى 119 دولارا للبرميل.

وأغلق خام برنت على ارتفاع بواقع 3,8٪ أول من أمس، في حين كان خام غرب تكساس الوسيط مستقرا عند التسوية، ويتم تداول خام غرب تكساس الوسيط بأكبر فارق سعري عن خام برنت في 11 عاما بسبب عمليات السحب من الاحتياطيات الاستراتيجية الأميركية وارتفاع تكاليف الشحن، في حين دعمت الهجمات الجديدة على منشآت الطاقة في الشرق الأوسط خام برنت.

وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة في شركة «فيليب نوفا»، في مذكرة: «يشير التصعيد في الشرق الأوسط، والهجمات الدقيقة على البنية التحتية النفطية، ومقتل القيادة الإيرانية، إلى اضطراب طويل الأمد في إمدادات النفط، ومما زاد الطين بلة أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي أبقى على أسعار الفائدة ثابتة في سياق خطاب متشدد، مشيرا إلى المخاوف الاقتصادية التي تعقب الحرب».

وفي أسواق الغاز الأوروبية، شهدت الأسعار قفزة كبيرة بنسبة 35٪ خلال تعاملات أمس (الخميس)، وذلك عقب استهداف ضربات جديدة بنى تحتية للطاقة في الشرق الأوسط بما في ذلك منشأة راس لفان الرئيسية للغاز في قطر.

وارتفعت أسعار عقد «تي تي إف» الهولندي للغاز الطبيعي والذي يعد مرجعيا في أوروبا، إلى 74 يورو قبل أن تتراجع قليلا، ويأتي ذلك بعدما ألحقت ضربات إيرانية «أضرارا جسيمة» بمدينة راس لفان الصناعية، أكبر مركز لإنتاج وتصدير الغاز في العالم.

وبالتزامن مع ذلك، ارتفعت أسعار الكهرباء في أوروبا الشرقية وإيطاليا بوتيرة أسرع من غيرها من مناطق القارة حتى الآن من عام 2026، ما يشير إلى أن اقتصادات أوروبا الأكثر اعتمادا على الغاز كانت من بين الأكثر تضررا حتى الآن من الحرب الأميركية الإسرائيلية المستمرة على إيران، وفقا لـ «رويترز».

«التجارة» تنظّم تداول وبيع مشروبات الطاقة

أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم (29) لسنة 2026 بشأن تنظيم تداول وبيع مشروبات الطاقة متضمنا المواد التالية:

مادة أولى ـ تعريف مشروبات الطاقة:

هي مشروبات غير كحولية او غير غازية تحضر أساسا من الماء وتحتوي على نسب مرتفعة من الكافيين لا تقل عن (80 ملغم/250مل) المستخلص من احد مصادره مثل (الجوارانا) او المُصنع، والتي قد تحتوي على مواد محفزة أخرى مضافة مثل (تاورين أو أينوسيتول أو جلوكورنولاكتون)، وقد تحتوي على مكونات أخرى مثل (الكربوهيدرات، أو السكريات، أو المحليات، أو الڤيتامينات، أو المعادن، أو الأحماض الأمينية، أو المنكهات) ويقصد بها تعزيز اليقظة أو النشاط البدني أو الذهني.

مادة ثانية (ضوابط البيع والتداول):

1 ـ يُحظر بيع أو تداول مشروبات الطاقة للاشخاص دون الثامنة عشرة من العمر.

2 ـ يُحظر تداول أو بيع هذا المنتج إذا تجاوز محتوى العبوة الواحدة (80) ملغ كافيين لكل 250 مل، او احتوت على نسب من المواد المنبهة بالمخالفة للاشتراطات الصحية المعتمدة من الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

3 ـ لا يجوز للمستهلك استهلاك أكثر من عبوتين من مشروبات الطاقة يوميا.

4 ـ يلتزم المنتج أو المورد بوضع تحذيرات صحية بارزة وواضحة على العبوة.

5 ـ يُسمح ببيع مشروبات الطاقة في الجمعيات التعاونية، والاسواق الموازية فقط، وذلك في الأماكن المخصصة لذلك وتحت رقابة مشددة من قبل كافة الجهات المعنية بالدولة، مع الالتزام بالضوابط المتعلقة بالعمر والكمية.

مادة ثالثة (أماكن حظر البيع):

يحظر بيع أو تقديم أو تداول مشروبات الطاقة داخل:

1 ـ الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

2 ـ الأندية الرياضية الحكومية والخاصة.

3 ـ المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة والأهلية بجميع مراحلها، بما في ذلك المعاهد والجامعات الحكومية والخاصة.

4 ـ المطاعم والمقاهي والبقالات ومحلات العصير وعربات الاطعمة بكافة أنواعها وأحجامها وأجهزة الخدمة الذاتية.

5 ـ يحظر البيع عبر منصات الطلبات الخارجية والتوصيل.

217 مليون دولار سندات أميركية اشترتها الكويت في يناير الماضي

علاء مجيد

كشفت بيانات رسمية صادرة عن وزارة الخزانة الأميركية، عن ارتفاع قيمة حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية يناير الماضي، لتصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 66,27 مليار دولار، مقارنة بـ 66,05 مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي بنمو نسبته 0,33٪ وبواقع 217 مليون دولار. وأوضحت وزارة الخزانة الأميركية أن حيازة الكويت من السندات قفزت على أساس سنوي بين يناير 2025 و2026 بنحو 17,03 مليار دولار، مقارنة بـ 49,23 مليار دولار بنهاية يناير من العام 2025، وبنسبة ارتفاع 34,6٪، وتتنوع حيازة الكويت من السندات الأميركية بين 63,67 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و2,9 مليار دولار سندات قصيرة الأجل. أما على مستوى الحيازات الخليجية من السندات الأميركية، فقد كشفت البيانات تراجع استثمارات السعودية خلال يناير الماضي لتصل إلى 134,8 مليارا مقارنة بـ 149,5 مليار دولار في شهر ديسمبر الماضي بتراجع نسبته 9,8٪ وبقيمة 14,7 مليار دولار، منها 106,15 مليارات دولار سندات طويلة الأجل، و28,62 مليار دولار سندات قصير الأجل.

بينما أظهرت وزارة الخزانة الأميركية، ارتفاع حيازة الامارات من السندات الأميركية لتصل إلى مستوى 112,4 مليار دولار في شهر يناير الماضي، مقارنة بـ 95,6 مليار دولار في شهر ديسمبر الماضي بنمو نسبته 17,57٪ وبواقع 16,8 مليار دولار، منها 45,1 مليار دولار سندات طويلة الاجل، و67,28 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

الدَّين الوطني الأميركي يتجاوز 39 تريليون دولار

العربية: تجاوز الدين الوطني الأميركي مستوى قياسيا بلغ 39 تريليون دولار، وهو رقم فارق يأتي بعد أكثر من أسبوعين فقط من اندلاع الحرب بين أميركا وإسرائيل وإيران.

وتبرز هذه الأرقام غير المسبوقة التحديات أمام الإدارة الأميركية، من تمرير قانون ضريبي ضخم وزيادة الإنفاق الدفاعي وتكثيف مراقبة الهجرة، إلى محاولة تقليص الدين نفسه، وهو ما وعد الرئيس دونالد ترامب بالقيام به سواء كمرشح أو كرئيس.

وأوضح مكتب المحاسبة الحكومية بعض تأثير ارتفاع الدين الحكومي على الأميركيين، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الاقتراض لأمور مثل الرهون العقارية والسيارات، وانخفاض الأجور نتيجة امتلاك الشركات أموالا أقل للاستثمار، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفقا لوكالة «أسوشيتد برس».

عقب تثبيت «المركزي» الأميركي أسعار الفائدة بين 3,50٪ و3,75٪

جيروم باول: غالبية أعضاء «الفيدرالي» لا يرون أن رفع الفائدة.. الخطوة الأنسب

وكالات: أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي مساء أول من أمس، سعر الفائدة الرئيسي لليلة واحدة دون تغيير في نطاق يتراوح بين 3,50٪ و3,75٪، مشيرا إلى أن تداعيات التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط على الاقتصاد الأميركي لاتزال «غير مؤكدة». وجاء قرار التثبيت بأغلبية 11 صوتا مقابل صوت واحد معارض، حيث طالب عضو المجلس ستيفن ميران بخفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، فيما أكد البنوك في بيانه، بأن حالة عدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية لاتزال «مرتفعة»، مشددا على أنه يراقب باهتمام المخاطر التي قد تواجه استقرار الأسعار والحد الأقصى للتوظيف، وفق وكالة «رويترز».

وفي هذا السياق، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، ان البنك المركزي يمر بـ «وضع صعب» يفرض ضرورة موازنة المخاطر، مؤكدا أن الاجتماع الأخير شهد مناقشة احتمالية التوجه نحو رفع أسعار الفائدة.

وأشار باول إلى أن أغلبية أعضاء اللجنة لا يرون أن رفع الفائدة هو الخطوة الأنسب في الاجتماع المقبل، معتبرا أن المعدلات الحالية تقع في نطاق متوازن بين التشدد والتساهل النقدي، محذرا من أن الاقتصاد الأميركي يواجه حاليا «صدمة طاقة» لا يعرف حجمها أو مدتها.

وأكد أن أسعار الطاقة المرتفعة للغاية ستدفع التضخم للارتفاع، وأن استمرار ارتفاع أسعار الوقود لفترة طويلة سيؤثر على الاستهلاك في الولايات المتحدة، موضحا أن «الفيدرالي» لا يمتلك توقعات لأسعار النفط لما بعد الحرب، لكنه يراقب عن كثب آثار وجود سلع أخرى ـ غير النفط ـ عالقة في مضيق هرمز على المستهلك الأميركي.

وفيما يخص البيانات الاقتصادية، كشف باول عن أن تقديرات شهر فبراير تشير إلى بلوغ معدل التضخم السنوي لأسعار الإنفاق الشخصي 2,8٪، والإنفاق الشخصي الأساسي 3,0٪، مشيرا إلى تراجع مستويات خلق الوظائف في القطاع الخاص الأميركي وصولا إلى مستوى الصفر.

رئيس «الفيدرالي» الأميركي جيروم باول يظهر في بث مباشر وهو يتحدث عقب اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بقاعة بورصة نيويورك (أ.ف.ب)

ورغم زيادة توقعات التضخم على المدى القريب، أكد باول الالتزام بالوصول إلى مستهدف 2٪، مشددا على أن الاقتصاد الأميركي أظهر قوة ومتانة في مواجهة التحديات، مضيفا أن تأثير التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الاقتصاد لا يزال غير واضح، ومن السابق لأوانه معرفة نطاق ومدة تأثيرات الطاقة. وشدد باول في ختام تصريحاته، على أنه لا نية لديه لترك منصبه قبل انتهاء ولايته الرسمية وإيجاد خليفة له.

وفي سياق متصل، أعلن عدد من البنوك المركزية الخليجية مساء أول من أمس، عن تثبيت أسعار الفائدة، تماشيا مع قرار «الفيدرالي» الأميركي، حيث قال مصرف البحرين المركزي إنه قرر الإبقاء على سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة دون تغيير عند 4,25٪. ويأتي هذا القرار ضمن المتابعة المستمرة التي يجريها المصرف، بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في البحرين، في ظل التطورات التي تشهدها أسواق المال الدولية. كما قرر مصرف الإمارات المركزي الإبقاء على «سعر الأساس» على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة عند 3,65٪، وأعلن مصرف قطر المركزي عن قراره بالإبقاء على أسعار الفائدة الحالية دون تغيير، حيث ثبت سعر إعادة الشراء 4,10٪، وسعر فائدة الإقراض عند مستوى 4,35٪، سعر فائدة الإيداع عند مستوى 3,85٪.

ومن جهته، أبقى بنك اليابان المركزي أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه أمس، لكنه حذر من التأثير الذي ربما يحدثه ارتفاع تكاليف النفط الناجم عن الحرب الدائرة في الشرق الأوسط على التضخم الأساسي، في إشارة إلى حذره من تزايد ضغوط الأسعار. وقال محافظ البنك المركزي الياباني كازو أويدا، في مؤتمر صحافي عقب الاجتماع: «قبل الصراع في الشرق الأوسط، كانت أنشطة الأسر والشركات قوية. ومن المرجح أن تدعم تدابير التحفيز الحكومية الاقتصاد، وسنأخذ هذه النقاط في الاعتبار عند تحديد مدى تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تدهور شروط التجارة».